الإصلاح السياسي في العراق بعد عام 2003

م.م مها قيس جابر
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد
م.د شجاع محمود خلف
كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

Political Reform in Iraq after 2003

Asst. teacher Maha Qais
Center for strategic and international studies– University of Baghdad
Dr. Shujaa Mahmoud Khalaf
College of Political Science – University of Baghdad

المستخلص: شهد العراق تحولات جوهرية في مسار الإصلاحين السياسي والاقتصادي، تمثلت في إعادة تشكيل البنى المؤسسية لهذين القطاعين، وقد أفرزت هذه الإصلاحات آثارًا مباشرة على مسار الاستقرار السياسي، ما تطلّب سن تشريعات جديدة، وتحديث الهياكل الإدارية، والاتجاه نحو خصخصة بعض المشاريع العامة، كما أسهمت الحروب والعقوبات الاقتصادية والفساد الذي مارسته الأنظمة السابقة في إضعاف كفاءة مؤسسات الدولة، غير أنّ مرحلة ما بعد التغيير السياسي مثّلت انطلاقة جديدة نحو بناء نظام ديمقراطي يسعى إلى ترسيخ المشاركة السياسية، وتوسيع دائرة الحريات العامة، وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية:

الاصلاح السياسي– العراق– الاقتصاد– المؤسسات.

Abstract

Iraq has undergone significant transformations in the course of political and economic reforms, reflected in the restructuring of institutional frameworks within both sectors. These reforms have had direct implications for political stability, necessitating the enactment of new legislation, the modernization of administrative structures, and the move toward the privatization of certain public projects. Furthermore, wars, economic sanctions, and corruption under previous regimes have undermined the efficiency of state institutions. Nevertheless, the post-transition period marked a new phase in establishing a democratic system aimed at strengthening political participation, expanding civil liberties, and promoting human rights principles.

Key words: Political Reform-Iraq- Economy-Institutions.

المقدمة

تعود جذور مفهوم الإصلاح إلى أقدم مراحل الفكر البشري، حيث تناول الفلاسفة اليونانيون القدماء مثل أفلاطون وأرسطو موضوعات تتعلق بالعدالة، ووضع القوانين، وتنظيم المجتمع والدولة، وتحقيق الاستقرار السياسي، وضمان توزيع عادل للثروة، ويمكن القول إن الإصلاح ظل هدفًا رئيسيًا للفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية عبر التاريخ، كما شكل محورًا أساسيًا في النظريات السياسية منذ عصر مكيافيللي في العصور الوسطى حتى فكر كارل ماركس في القرن العشرين، وقد أبرز مكيافيللي في كتابه الشهير "الأمير" أهمية الإصلاح، لكنه أيضًا سلط الضوء على التحديات والمخاطر المرتبطة بإحداث تغييرات جذرية في الواقع

الاجتماعي والسياسي، وعلى الرغم من العراقيل التي واجهتها هذه الحركات، إلا أن مسيرة الإصلاح لم تتوقف عبر العصور.

أصبح مفهوم الإصلاح لا سيما في بُعده السياسي، موضوعًا محوريًا في النقاشات الفكرية، وانتشرت عباراته بشكل واسع في الخطابات الرسمية وغير الرسمية، وتعددت التعريفات وبرزت استخدامات بلاغية له، حيث ظهر وكأنه يقدم حلولًا شاملة للتحديات المعقدة الناتجة عن سياسات الفساد السياسي والاقتصادي في بلداننا خلال العقود الماضية، لم تشهد النظم السياسية العربية مثل هذا الضغط لتحقيق الإصلاح كما هو الحال اليوم، وليس هذا يعني أن فكرة الإصلاح السياسي جديدة أو أنها لم تكن مطروحة من قبل في أجندة الحركات الشعبية، بل يشير إلى أن النخب الحاكمة لم تكن جادة في التعامل مع هذا المطلب إلا عند اقترانه بالضغوط الخارجية، أو عندما قدم كمطالب مفروضة مع تهديدات محددة، وقد عمدت هذه النخب غالبًا إلى تجاهل المطالب الداخلية بالإصلاح، وفي بعض الحالات واجهتها بالقسوة، بينما لجأت أحيانًا إلى استيعاب بعض المطالب بطرق تحايلية أو شكلية، حتى وصلت أحيانًا إلى إجهاضها، وهو ما يمثل أحد مفارقات السياسة الرسمية في العالم العربي.

أضحى النقاش حول الإصلاح في العالم العربي معقدًا إلى درجة تثير الحيرة، بدلًا من أن يوضح الطريق نحو التغيير، ما يستدعي نوعًا من التروي والابتعاد عن ردود الفعل اللحظية. هذا التروي قد يسهم في الاقتراب الفعلي من الهدف، وهو الإصلاح الذي أصبح حاجة ملحة للمجتمعات العربية جميعها، رغم وجود اختلاف في ترتيب أولوياته. وقد نما شعور عام لدى مختلف الفئات، سواء من النخب أو المواطنين، بضرورة البحث عن آليات جديدة لتعزيز المشاركة السياسية، وإحياء التنمية الاقتصادية، وضمان مشاركة المرأة في الحياة العامة بعد طول إقصاء.

لم تتوقف الدعوات إلى الإصلاح في المجتمعات العربية منذ مرحلة الاستقلال، حيث قدم الفكر السياسي العربي العديد من الرؤى والبرامج الإصلاحية، كما طرحت الأحزاب ومؤسسات

المجتمع المدني، حيثما وجدت مطالب واضحة عبر برامجها أو من خلال النشاط الشعبي في الشوارع، إلا أن هذه المطالب غالبًا ما واجهت صعوبات كبيرة بسبب هشاشة الحركات السياسية والاجتماعية وضغوط التشريعات القمعية، بعض هذه الحركات تأثرت بالنظم الاستبدادية أو بالضغوط الخارجية، بينما انشغلت أخرى في صراعات داخلية أكثر من مواجهتها للأنظمة القائمة، مثل الصدام بين الشيوعيين وتيارات الإسلام السياسي والقوميين، في المقابل، ظهرت نقاشات أكثر انفتاحًا حول الإصلاح، مع اهتمام حقيقي بمعالجة القضايا الجوهرية مثل المساءلة والمشاركة الديمقراطية، فيما بدأ المجتمع المدني يلعب دورًا متزايدًا في دفع النقاش وتسهيل تطبيق الإصلاحات.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح وأهميته

الإصلاح في اللغة مشتق من الفعل "أصلح"، ويعني إزالة الفساد بين الناس وتحقيق التوافق بينهم. ويعد الإصلاح ضد الفساد، ويشير إلى التحول نحو حالة من الاستقامة والانتظام وفق ما تقتضيه الحكمة، ومن هذا التعريف، يتضح أن مفهوم الإصلاح يشمل الجوانب المادية والمعنوية على حد سواء، ويُقصد به الانتقال من حالة إلى أخرى أفضل، أو الابتعاد عن أمر معين نحو ما هو أعدل وأنسب[1] .

تم ذكر مصطلح "الإصلاح" في القرآن الكريم في عدة سور، كما في قوله تعالى: «والله يعلم المصلح من المفسد»، مما يؤكد أهمية الإصلاح ودوره في التمييز بين الحق والباطل[2] ، كما جاء ذكر الإصلاح في القرآن الكريم في خطاب الله لفرعون: «إنْ تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين»، مما يبرز العلاقة بين الاستقامة والعمل الصالح والتمييز بين الطغيان والإصلاح [3].

[1] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، دراسة سياسية، اتحاد الكتاب العرب.دمشق.2003.ص31-32.

[2] محمد محمود السيد، مفهوم الإصلاح السياسي، الحوار المتمدن-العدد: 3555 – 2011/11/23 .المصدر: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594

[3] خالد زيادة، الفساد والإصلاح في الخبرة التاريخية العربية، في إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.2004.ص180.

وعند تناول مفردة الإصلاح اصطلاحا"نجد أنها تتضمن ركنين أساسيين يقوم عليهما الإصلاح احدهما وجود إرادة إنسانية سواء أكانت مقهورة أو مختارة للقيام بعمل ما,وهذا ما يميز عملية الإصلاح عن الصلاح,فالصلاح قد يكون بفعل عوامل طبيعية أو بيولوجية,ويسير في داخل الموضوع,وثانيهما وجود حالة فساد تنتاب الحقل الذي يراد إصلاحه,ولذا فإن الإصلاح يشمل جميع موارد الفساد أو الموضوعات التي تعاني من خلل أو قصور في وظائفها أو أدوارها.

لم تقدم المعاجم العربية القديمة تعريفًا مباشرًا لمصطلح "الإصلاح" سوى الإشارة إلى أنه نقيض "الإفساد"، وعند البحث عن معنى "الإفساد" تعود المعاجم بدورها إلى "الإصلاح" بوصفه الضد، ومن الملاحظ أن المفسرين غالبًا يركزون على شرح مادة "صلح" ومشتقاتها المتكررة في القرآن الكريم، مما يعكس طريقة التعريف بالسلب، أي تحديد المعنى من خلال ضده، وعندما يتجاوز المفسرون هذا الإطار، يقدمون المعنى وفقًا لمقتضيات السياق، بحيث يرتبط مفهوم "الإصلاح" في القرآن الكريم بإزالة الشوائب التي قد تطرأ على العلاقات بين الناس.

وفي المرجعية الأوربية يكفي الرجوع إلى المعاجم اللغوية الأوربية فالكلمة التي تقابل في المرجعية الأوربية لفظ "إصلاح" في مرجعيتنا التراثية هي كلمة (Reform, Reforme) وهي كلمة تتكون من لاحقه: Re التي تفيد معنى "الإعادة" ولفظ forme ومعناها الشكل أو الصيغة وهكذا فمعنى Reforme التي تقابل "الإصلاح" في لغتنا العربية هو "إعادة تشكيل" أو "إعطاء صورة أخرى للشيء"، وفي المرجعية الأوروبية وأي مجتمع آخر، يجب أن يكون الإصلاح موجهًا في المقام الأول نحو الدولة، باعتبارها الركيزة الأساسية لأي عملية إصلاحية، أما في المرجعية العربية الإسلامية، فمفهوم "الإصلاح" لا يُعرض بنفس الشكل، إذ يرتبط أساسًا بمعالجة الفساد الذي وقع في الشيء، بحيث يهدف الإصلاح إلى إعادته إلى الحالة التي كان عليها قبل حدوث الفساد[1] .

[1]القران الكريم، سورة البقرة: الآية 22.

ويعرف الإصلاح في القواميس الغربية، مثل "أكسفورد"، على أنه عملية تحسين أو تعديل نحو الأفضل للأشياء التي تعاني من نقائص، خصوصًا في المؤسسات والممارسات السياسية التي تتسم بالفساد أو الظلم، بهدف إزالة الأخطاء أو التجاوزات، ويرتبط الإصلاح ارتباطًا وثيقًا بفكرة التقدم، وينطوي جوهريًا على تغييرات تهدف إلى تحقيق أهداف محددة من قبل أصحاب القرار ضمن مجالات النشاط الإنساني المختلفة، ومن جانب آخر، يعرف قاموس "وبستر" السياسي الإصلاح بأنه تحسين النظام السياسي للحد من الفساد والاستبداد، ويُعد الإصلاح السياسي عنصرًا أساسيًا للحكم الرشيد، ويتجلى في سيادة القانون، والشفافية، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وتحقيق العدالة، وكفاءة الإدارة، والمحاسبة، والرؤية الاستراتيجية، ويهدف الإصلاح أيضًا إلى تجديد الحياة السياسية وتصحيح مساراتها القانونية والدستورية، بما يضمن توافقًا عامًا مع الدستور وفصل السلطات وتنظيم العلاقات فيما بينها، وهو التعريف الذي تتبناه برامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية[1] .

وعرفت وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ" الذي عُقد في مكتبة الإسكندرية خلال الفترة من 12 إلى 14 مارس 2004، الإصلاح السياسي على أنه مجموعة الإجراءات المباشرة وغير المباشرة التي تتحمل مسؤوليتها الحكومات، والمجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، والتي تهدف إلى دفع المجتمعات والدول العربية قدمًا بشكل فعال وسريع نحو بناء نظم ديمقراطية مستدامة[2] .

ويشمل الإصلاح السياسي عملية تعديل البنى المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، ويهدف هذا التعديل إلى تعزيز قدرة النظام وفعاليته في التعامل مع التحديات والمتغيرات المستمرة والمتجددة،

---

[1] القران الكريم، سورة القصص، الآية19 .

[2] محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005، ص ص 17 – 19. وقارن مع جفال عمار، المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي، ص. 2 – 3.

ويُفهم من ذلك أن الإصلاح يمثل تغييرًا ينبع من داخل النظام ذاته، باستخدام آليات وإجراءات قائمة ضمن هيكل الدولة[1] .

ويرى البعض أن الإصلاح يشير إلى إدخال تعديلات أو تحسينات نحو الأفضل على الممارسات التي تعاني من نقائص، لا سيما في المؤسسات السياسية التي تتسم بالقصور أو الفساد، ويُرتبط الإصلاح بفكرة التقدم والتغيير نحو المسار الصحيح، بهدف تحقيق الأهداف التي يحددها صناع القرار في مختلف المجالات، وفي الوقت الحاضر، أصبح مصطلح "الإصلاح السياسي" واسع الانتشار في لغة الصحافة والخطابات السياسية، سواء المعارضة أو أحيانًا الحكومية، وكأنه يحمل حلولًا شاملة للمشكلات المعقدة الناتجة عن السياسات السابقة على مر العقود، ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يُنظر إلى الإصلاح السياسي كعملية تطوير مستمرة تهدف إلى تحسين أداء الأنظمة الحاكمة، سواء من حيث الكفاءة والفعالية أو من حيث الممارسات الداخلية والإقليمية والدولية[2] ، وهنا يمكن إن نوجز تعريف الإصلاح بأنه:التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج.

ولا يمكن إنكار أن المجتمعات العربية تواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تتطلب تغييرًا جذريًا، مع التركيز على الإصلاح المخطط والمدروس بدلًا من الثورات العنيفة التي تهدم البنى القائمة وتستبدلها بأخرى جديدة. وقد استمر النقاش حول الثورة مقابل الإصلاح طوال القرن العشرين، مما أدى إلى تباين واضح في الاستراتيجيات بين الدول الرأسمالية، التي تميل إلى الإصلاح التدريجي، والدول الشيوعية والاشتراكية، التي تعتمد الثورة كأداة للتغيير، وتأثر العالم العربي بهذا النقاش منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث أثبتت الانقلابات العسكرية والثورات العربية محدوديتها في تحقيق الحرية السياسية واستدامة سياسات العدالة الاجتماعية،

[1] نقلا عن :محمد محمود السيد، مصدر سابق.
[2] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، مصدر سابق، ص42.

نتيجة الجمود في التخطيط الاقتصادي وعدم القدرة على رفع مستوى المعيشة للجماهير، ومع فشل هذه التجارب، تصاعدت المطالب والمبادرات التي تؤكد على ضرورة تعزيز الحريات السياسية كمدخل أساسي لتحقيق إصلاح شامل يطال الاقتصاد والمجتمع والثقافة في المنطقة[1].

يبرز ما سبق الحاجة إلى التمييز بين مفهومي التغيير والإصلاح. فالتغيير يشير إلى تعديل جذري في الهياكل والبنى المجتمعية القائمة، ويتضمن عادة انتقالًا شاملًا في مختلف جوانب الحياة، يشبه الثورات من حيث تأثيره الواسع، ويتميز بمشاركة سياسية وشعبية كبيرة، من خلال عملية متكاملة لهدم البنى القديمة وإحلال أخرى جديدة مكانها. أما الإصلاح فيرتبط بإحداث تعديلات داخل البنى القائمة نفسها، سواء عبر تعديل كامل أو استبدال بعض مكوناتها، بهدف تعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات والاحتياجات الجديدة، أو إعادة تنظيمها بطريقة تراعي الظروف المتغيرة، بما يشمل إزالة العوائق التي تعيق التفاعل الإيجابي والتقدم المجتمعي.

ويمتاز الإصلاح بتعدد أنماطه، فقد يكون إصلاحًا شاملاً يقترب إلى حد كبير من مفهوم التغيير، أو يقتصر على مجال محدد من مجالات النشاط الاجتماعي. وفي هذه الحالة، يمكن التمييز بين إصلاح اقتصادي، أو إداري، أو سياسي، أو ديني، أو ثقافي، وفق طبيعة المجال الذي يشمله التدخل الإصلاحي.

ويختلف مضمون كل من مفهومي التغيير والإصلاح باختلاف السياق التاريخي وظروف القوى المؤهلة والملائمة لقيادتهما، فعندما يقوم التغيير الشامل على أساس القوى التقليدية القائمة التي تتحمل مسؤولية الوضع الحالي، يكون من الصعب الاعتماد على دور السلطة الحاكمة أو الأطراف المستفيدة من الوضع الراهن، أما الإصلاح ومشاريع التطوير والتحديث، ففي معظم الحالات، يتم تنفيذها ضمن إطار السلطة القائمة، مع قيادتها أو بتعاون جزئي معها، مع تجنب

[1] نقلا عن: شادية فتحي إبراهيم، محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية، في مصطفى كامل السيد(محررا)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.2006.ص505-506.

إحداث تغيير جذري في علاقة هذه السلطة بالدولة والمجتمع، وفي نمط التفاعل بين مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والإدارة والثقافة وغيرها من المجالات[1] .

وهناك من يعرف الإصلاح بدلالة التمييز عن مفاهيم أخرى مثل الثورة والنهضة,وكل منها لها منطقها الداخلي في طريقة التعاطي مع الموضوع العام,فالثورة لها منطق المواجهة والصدام والتغيير الكلي,في حين إن منطق النهضة هو المواكبة والتحديث والتغيير الهادئ.أما الإصلاح فمنطقه التقويم والتهذيب والتغيير التدريجي كما تختلف هذه المقولات من حيث طبيعتها السيكولوجية فالثورة تعرف بمزاجها العاطفي والحاد,والنهضة تعرف بمزاجها الذهني والبارد,ويعرف الإصلاح بمزاجه الأخلاقي والهادئ إلى غير ذلك من مفارقات ذهنية ونظرية.

أصبحت مقولة الإصلاح نقطة التقاء بين مختلف الخطابات الثقافية والسياسية، بصرف النظر عن اختلاف مرجعياتها ومكوّناتها ووجهات نظرها المستقبلية، فقد باتت هذه المقولة حاضرة بشكل بارز ومتداوَل في النقاشات والكتابات، حتى أن الأفراد والجماعات الذين كانوا سابقًا يميزون أنفسهم بمقولات متباينة، يجدون اليوم أرضية مشتركة في الالتقاء حول مفهوم الإصلاح، رغم تنوع تفسيراتهم وتحليلاتهم ووجهات نظرهم حولها وأهدافهم المرجوة منها[2] .

ويمكن القول إن التطورات الجارية في الوطن العربي أبرزت مفهوما جديدا يمكن إن يسمى الإصلاح الثوري والذي يتميز بما يأتي :- [3] .

---

[1] محمد سعد أبو عامود، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية، في مصطفى كامل السيد(محررا)، مصدر سابق، ص535.

[2] مهند مبيضين، الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح، التجربتان العثمانية والإيرانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت. الطبعة الأولى.2008.ص67.أيضا: لؤي فرنسيس، الإصلاح السياسي في العراق ضرورة أم تحصيل حاصل.2007/2/20.المصدر:
www.ankawa.com/forum/index.php?topic=77616.0;wap2

[3] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، الإصلاح والسياسة، نماذج فكرية وخبرات إسلامية، في مجموعة باحثين، مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي، خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن التركية، دار النيل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،2011.ص163-164.

1- إصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي 0

2- لا يُقصد بالإصلاح هنا أنه عملية رسمية أو فوقية تحددها النخب السياسية الحاكمة بمفردها، بل هو إصلاح يتطلب بالأساس شراكة فاعلة بين السلطة، والمثقفين، ومؤسسات المجتمع المدني، لضمان تحقيق أهدافه بصورة فعّالة ومستدامة0

3- انه يأخذ في حسبانه مشكلة طبيعة ودرجة النضج السياسي والاجتماعي والخصوصيات الثقافية في الوطن العربي 0

4- يشترط نجاح الإصلاح توافر توافق مجتمعي حول مفهومه وأهدافه وسبل تنفيذه، مع الالتزام بتنفيذه وفق مراحل زمنية محددة مسبقًا، وبما يتوافق مع آليات واضحة وقواعد موضوعية تضمن فاعلية النتائج.

وعند الحديث عن الإصلاح السياسي في الوطن العربي يجب إن نوضح إن إيقاع الإصلاح وسرعة التغيير لابد لها إن تختلف من فئة لأخرى , إن أردنا إن نحترم قوانين التغيير الاجتماعي من ناحية وتوقعنا لمحاولات فئات اجتماعية متعددة مقاومة التغيير حفاظا" على مصالحها السياسية والطبيعية من ناحية أخرى وهذه الأمور يجب إن توضع في الحسبان في حالة صياغة أي إستراتيجية للإصلاح , وبيان أن الوسائل الديمقراطية هي التي ينبغي من خلالها التصدي لمحاولات مقاومة التغيير[1] ، فيما يرى آخرون إن الحديث عن الإصلاح الديمقراطي العربي إنما يعني إعادة النظر في النظام الإقليمي العربي برمته ومن ثم إصلاحه على وفق أسس جديدة تستجيب للمتغيرات الإقليمية والدولية لما بعد مرحلة الحرب الباردة. وعلى الرغم من ذلك جرت محاولات عدة لإصلاحه منذ أن تأسست الجامعة العربية[2] .

وتعد عملية الإصلاح في العالم العربي مسيرة طويلة وشاقة، فقد أطلق على رواد النهضة الأوائل، مثل جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، وخير الدين التونسي،

[1] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، مصدر سابق، ص45.

[2] السيد يسن، الإصلاح العربي، بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي، دار ميريت، القاهرة، 2005. ص. 109 – 113.

لقب "المصلحين"، واستمرت أجيال لاحقة من المفكرين والكتاب ورجال الدين في حمل هذه الراية، إلا أن جهودهم لم تسفر عن تحقيق تغييرات جوهرية في أحوال الأمة، ويعود بعض أسباب فشل هذه الدعاوى الإصلاحية إلى مثاليتها الزائدة وبعدها عن الواقع أحيانا ولكن الأسباب الأكثر أهمية لهذا الفشل هي إن التحديات التي واجهها عالمنا العربي كانت أكثر من قدرة أي حلول فردية على مواجهتها، ولعل الحاجز ضد بلورة عملية الإصلاح هذه ذلك التفشي المزري للامية وتخلف التعليم بين أفراد الشعب العربي الأمر الذي اوجد نوعا من القطيعة بين هذا الشعب والنخب التي خرجت منه والتي حملت مشاعل التقدم والإصلاح[1]، يجب ألا يقتصر البحث عن تعريف دقيق للإصلاح على الجوانب النظرية فحسب، بل ينبغي أن يشمل مضامين عملية تتناول بعض الأولويات الأساسية، من بينها:

1. جعل الوطن العربي بيئة آمنة للعيش، بعيدًا عن التحوّل إلى مناطق طاردة تدفع المواطنين إلى الهجرة الجماعية.
2. إلغاء الاستثناءات القانونية وضمان محاسبة كل من ينتهك حقوق الإنسان خارج نطاق القوانين والدساتير.
3. تمكين منظمات المجتمع المدني من العمل والظهور، إذ إن قمعها يدفع الأفراد أحيانًا إلى الانخراط في أنشطة سرية تهدد استقرار النظام القائم.
4. التأكيد على مبدأ نزاهة الانتخابات وعدم تدخل الحكومة فيها ,وترسيخ التداول السلمي للسلطة .

[1] السيد ياسين، مصدر سابق، ص117-118.

5. التأكيد على الشفافية والنزاهة,ومكافحة كل أشكال الفساد وسوء استخدام المال العام وخصوصا في أوساط البيروقراطية الحكومية,وان يحاسب المسؤول عن إهدار المال العام.

إن كل ما تقدم لا ينفي أهمية الاستفادة من الغرب في مضمار معركتنا من اجل الإصلاح الديمقراطي فعلى العقل العربي إن يستفيد من الفكر الديمقراطي الإنساني الحديث,والاستفادة من تجارب شعوب الغرب وحركاته الديمقراطية.

وفقا لهذا التصور فان المنهج المقترح، والأنسب في تقديرنا يقوم على تفكيك خطاب الإصلاح والتغيير ومحاولة التعرف على المعاني الظاهرة والمضمرة للمصطلحات المستخدمة أو المتداولة في سياقه. هذا المنهج يسهل مهمة بيان أهداف هذا الخطاب وما إن كان اقرب إلى الواقع أم انه ينحو إلى "الشعاراتية" والدعائية والزيف، وليس الاضطلاع بهذه المهمة بالأمر الهين، ذلك بسبب المساحة الواسعة للخطاب المراد فحصه, والالتواءات الكبيرة في مفاهيم هذا الخطاب وكثرة نقاط الوصل والفصل بين القضايا المطروحة فيه. هناك بعبارة أخرى احتمالات لوقوع التحليل في شيء كثير من الالتباس وسوء الفهم. لكننا بصدد قضية مهمة جدا سوف تعيش في الرحاب العربية طويلا, وهي فارقه في تحديد حاضر العرب ومستقبلهم، ما يستدعي المحاولة، محاولة التحليل والفهم والتفسير, وصولا إلى فض الالتباس بأقصى قدر ممكن من الموضوعية والرصانة.

مما تقدم يمكن القول إن الإصلاح هو جوهر الديمقراطية السياسية، ويمكن تلخيص قضية الإصلاح في جوهر واحد يتمثل بالعدالة الاجتماعية، والتي تشمل الحق في العمل، وتكافؤ الفرص، والحصول على التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الحقوق الأساسية، ولا يقتصر الأمر على نصوص الدساتير والقوانين، بل يتطلب ضمان تطبيق هذه الحقوق عمليًا، وهو ما

يشكل الجوهر الحقيقي لقضية الإصلاح والخطوات الأولى في هذا الطريق هي توفير العمل للعاطلين والتقليص من الفوارق الكبيرة على جميع الأصعدة[1] .

وهنا يبدو الإصلاح مفهوماً عاماً يشمل موارد أو مصادر متعددة قد تكون مترابطة ترابطا" عمليا" أو منطقيا" ولذا يتطلب الترابط في الإصلاح أيضا" لكي يؤتي ثماره , أو قد لا تكون مترابطة إن للإصلاح معاني وأوجهاً متعددة وهذا يتطلب اعتماد مبدأ التدرج وفق الأهمية ولذا لا مجال لحصر الإصلاح في الجانب السياسي كما تريده الولايات المتحدة الأمريكية لدول الشرق الأوسط أو في الجانب الاقتصادي وإنما ونتيجة للتداخل في مجالات حركة الإنسان على الطبيعة فان الإصلاح يشمل كل المجالات التي تطال حركة الإنسان[2] .

يُعد الإصلاح السياسي حجر الزاوية في عملية إصلاح الدولة العربية، إذ يرتبط بتأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطنين، يجعل المواطنة بمعناها السياسي والقانوني محور العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ويقوم هذا الإصلاح على مبادئ احترام حقوق الإنسان، وإرساء التعددية السياسية والفكرية، وتمكين جميع القوى الاجتماعية من التعبير عن مصالحها ومطالبها عبر قنوات مؤسسية شرعية. كما يشمل الإصلاح إرساء مبدأ الفصل بين السلطات، وضمان استقلالية السلطة القضائية، وتوفير شروط المشاركة السياسية والمساءلة، بحيث يؤدي في نهاية المطاف إلى تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة وفق إرادة الشعب كما تتجلى في نتائج الانتخابات الحرة[3] .

تتمثل متطلبات الإصلاح في جوانب داخلية تتعلق بإعادة هيكلة الدولة وتعزيز المشاركة والمساءلة، أما على الصعيد الخارجي، فالمطلوب ليس مجرد ممارسة الضغط على الحكومات

---

[1] ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر فلادلفيا السابع عشر – ثقافة التغيير. كلية الآداب والفنون - جامعة فلادلفيا ، 2013.ص7.

[2] عبد السلام بغدادي، النظم السياسية العربية، وتحديات التغيير والإصلاح السياسي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الأولى،2011، ص20-21.

[3] السيد يسين، مصدر سابق، ص117-118.

لتحقيق هذه الأهداف، بل يشمل أيضًا ضبط التدخلات والطموحات الإمبريالية في سياساتها وسلوكها تجاه الدول العربية.

المطلب الثاني: معوقات الاصلاح السياسي

تتصاعد أهمية الإصلاح السياسي في العراق بشكل ملحوظ بعد الانتخابات النيابية، ما يستلزم توفير المقومات اللازمة لمواجهة المعوقات والتحديات المختلفة، فقد أصبح التعامل مع حالة التراجع السياسي والاقتصادي وغيرها من الملفات أمرًا لا يمكن تجاهله، حيث أن استمرار هذه الأوضاع قد يشير إلى فشل العملية السياسية، لقد أخفقت القوى السياسية في خلق لحظة إصلاحية تقوم على الانفصال عن السياسات التقليدية التي أسهمت في استمرار الإخفاق وضعف البنى السياسية الضرورية للديمقراطية والتحديث السياسي. ومنذ عام 2003 وحتى اليوم، لا تزال النخب السياسية تمارس الحكم عبر آليات ترتكز على المحاصصة السياسية والطائفية، مما أدى إلى انتكاسة في أساليب التدبير والإدارة، ومع ذلك توجد عدة معوقات أمام الإصلاح السياسي، يمكن مواجهتها من خلال حلول وبدائل ومقومات مدروسةوكالآتي: [1]

أولا: معوقات الإصلاح السياسي:

يكمن التحدي الرئيسي في المشهد السياسي العراقي في غياب أو ضعف ثقافة سياسية واجتماعية راسخة تعزز قيم العمل السياسي الإيجابي، ومبادئ المواطنة، والمسؤولية، والسلوك الانتخابي الواعي، إذ سادت قيم الفساد السياسي والمالي، وعززت العلاقات الزبائنية والمحسوبية، ما أدى إلى تراجع فرص الإصلاح والتغيير، وتركز دور الساسة التقليديين غالبًا على إدارة مصالحهم الحزبية والشخصية، ما أسفر عن فراغ سياسي في المجتمع، وجعل المواطنين معزولين عن المشاركة الفاعلة في العملية السياسية، غير مدركين لدورها وتأثيرها

[1] احمد عدنان الميالي، الإصلاح السياسي في العراق: معوقات وحلول، بتاريخ 2018/10/1.المصدر:- https://www.pukmedia.com/AR/details/?Jimare=118153

الاجتماعي، ونتيجة لذلك، أصبح المواطنون أداة انتخابية تُستغل أثناء الانتخابات فقط، ثم يُتجاهل دورهم بعد انتهاء العملية الانتخابية، مما يحيدهم عن المشاركة السياسية الفاعلة.

أدى ضعف أداء السلطة التشريعية، خاصة فيما يتعلق باختيار مفوضية الانتخابات ووضع قوانينها، بالإضافة إلى الشكوك حول نزاهة العملية الانتخابية، إلى شعور المواطنين العراقيين بالإحباط والتململ، مما انعكس على انخفاض مستوى المشاركة الانتخابية، فقد أصبح اختيار الأصلح والأفضل أمرًا معقدًا وصعبًا بالنسبة للناخبين، في ظل التنافس الشديد على السلطة، وانتشار المال السياسي، وعدم الاهتمام الفعلي بمصالح المواطنين. ويؤدي ضعف المشاركة إلى تراجع مكانة الأحزاب والقوى السياسية وقدرتها على توجيه الرأي العام وتشكيل المواقف والممارسات، كما ارتبط ذلك بضعف الأداء العام للحكومة، إذ تقتصر بعض الإنجازات على حالات فردية أو قطاعية محدودة ومؤقتة، في ظل غياب إدارة حكومية متكاملة وفعّالة، ما يؤثر سلبًا على مستوى الخدمات وتقوية المؤسسات.

ثانيا: شروط الإصلاح السياسي

يفترض الإصلاح السياسي وجود مؤسسات قوية وقادرة على إقامة فضاء سياسي جديد، يُدار وفق قواعد واضحة تهدف إلى الانتقال من ممارسة سياسية مغلقة إلى أخرى شفافة ومفتوحة. ويتركز الاهتمام على تعزيز المؤسسات نفسها بدلاً من التركيز على الشخصيات أو الزعامات الفردية. ويستلزم الإصلاح قيادة نخب مؤمنة بمبادئه، مع تحويل ذلك إلى برامج عملية وأولويات محددة تحدد من خلالها الأطراف السياسية أجنداتها الإصلاحية ضمن استراتيجية واضحة، تؤسس لفصل نهائي مع أخطاء الماضي ووضع أسس مشروع سياسي وطني لما بعد مرحلة الإصلاح، ويعتبر احترام المصلحة العامة وعدم التغاضي عنها عنصرًا أساسيًا، لما له من علاقة مباشرة بمشروعية النظام السياسي وفاعلية السياسات العامة وقدرتها على تلبية احتياجات المواطنين، مع تجاوز المصالح الشخصية والفئوية والانتهازية، كما يتطلب

الإصلاح الاعتراف بمكانة المواطن وأهمية مصالحه في عملية صنع القرار، بما يعزز قيم المواطنة ويضمن دولة القانون، التي تمثل أحد أبرز شروط نجاح الإصلاح السياسي.

ثالثا: مقومات الإصلاح السياسي

أصبح من الضروري مراجعة الدستور بشكل عاجل، سواء من خلال إدخال التعديلات اللازمة أو صياغة ملحق دستوري يعالج إخفاقات المرحلة السابقة، بما في ذلك تأويلات المواد الغامضة وتعقيدات تفسيرها، على أن يُعرض هذا الملحق للاستفتاء الشعبي. ويستتبع ذلك العمل على تشريع القوانين الدستورية المعطلة، مثل قانون النفط والغاز ومجلس الخدمة الاتحادي، إلى جانب القوانين المنظمة للمواد الدستورية الأخرى. كما يتطلب الإصلاح الانتخابي معالجة تحديات نزاهة العملية الانتخابية من خلال وضع قانون انتخابي عادل يراعي الخصوصيات الاجتماعية والسياسية والجغرافية، إلى جانب سن قانون جديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات يضمن استقلاليتها ومهنيتها.

وعدم العودة إلى نظام المحاصصة السياسية، والعمل على تشكيل حكومة ذات فاعل سياسي قوي، وإبعاد طغيان الحسابات السياسية على رغبات المواطنين، فلا ضمانات لأداء سياسي فعال، ولا ضمان لمراعاة تطبيق البرامج والوعود الانتخابية الذي تعهدت بها القوى السياسية للمواطنين دون عملية سياسية قائمة على أساس الأغلبية المنسجمة والمعارضة البناءة. تستند فاستراتيجية المحاصصة المرتبطة بالخوف من المعارضة وتنظيم التعددية واستغلالها، إلى إغراءات السلطة ومكاسب المناصب الكبيرة، بالإضافة إلى آليات الرقابة المعطلة. ومن أجل معالجة هذه الأزمة، يصبح من الضروري الحد من امتيازات المناصب وسلطتها لتتحول إلى خدمة وطنية منظمة، ما يحد من التنافس غير المشروع ويفتح المجال لحوار مؤسسي مع المعارضة، ويساهم في إعادة بناء الثقة بين النخب والمجتمع.

ويتطلب تجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العراق مواجهة الفقر والبطالة والتهميش، وتحسين مستويات المعيشة من خلال توفير الصحة والتعليم والسكن والعمل وكفاية

الدخل الفردي، وذلك ضمن إطار العدالة والمساواة أمام القانون. كما يشمل الإصلاح مكافحة جميع أشكال الفساد وعوامله وامتداداته، التي لم تقتصر على المجال المؤسسي والإداري والمالي والسياسي فحسب، بل امتدت إلى الحياة العامة واليومية، بما في ذلك محاربة الرشوة والوساطة والمحسوبية والانتهازية وسوء استخدام السلطة واستغلال النفوذ لتبديد الموارد العامة ونهب ثروات المجتمع.

المطلب الثالث: مستقبل الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق

تكتسب محاولة وضع رؤية مستقبلية للعراق واستشراق الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية ودراسة متطلبات الاصلاحات السياسية والاقتصادية وما ينتج في المستقبل من تداعيات تطبيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية وأثرها في مستقبل العراق أهمية كبيرة نظرا لما يستجد من تطورات تنعكس على الواقع السياسي والاقتصادي ومستقبل بناءً الدولة في العراق . فدراسة المستقبل بالنسبة إلى العراق وهو يمر بأصعب ظروف في الوقت الحالي أي منذ مرحلة الاحتلال ، تكتسب اهميتها كونها محددة بطبيعة وتوجهات الاطراف السياسية و موقف كل طرف ازاء الآخر .ونظرا.للوضع الجديد بعد العام ٢٠٠٣ في العراق فقد بدأ يشهد تغيرات جوهرية في الآونة ويمكن القول أن نهج العراق إلى تبني الاصلاحات السياسية والاقتصادي ومدى نجاح تلك الاصلاحات وبناء الدولة العراقية الجديدة يستلزم وضع استراتيجية وطنية قادرة على تشخيص المعوقات وايجاد الحلول للمشاكل التي يعاني منها البلد ، وبذلك ينبغي وضع إطار وخطة عمل لحل تلك المشاكل التي تؤثر بشكل مباشر في تطوير العملية السياسية في العراق قائمة على رؤية مستقبلية وسيناريوهات متعددة تأخذ في الحسبان المعطيات الراهنة وما يمكن أن يستجد في المستقبل . وتجدر الاشارة إلى أن هناك محورين أساسين ينبغي وضعهما بالحسبان عند محاولة ر سم مستقبل العراق أولاً تراجع العلمية السياسية في العراق ومن ثم انعكاساتها على الاصلاحات بصورة عامة او استمرارية العملية السياسية ونجاح العراق في نهج

الاصلاحات السياسية والاقتصادية وبناء الدولة العراقية ، سنتناول في هذا المبحث مستقبل الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق من خلال مشهد التراجع أو الاستمرارية. وكالآتي: [1]

أولاً,تراجع الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق يفترض هذا المشهد أن هناك أسباباً تؤدي إلى تراجع العملية السياسية في العراق ومن ثم الفشل في الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق نتيجة وجود عدة مؤشرات سياسية واقتصادية وعسكرية وامنية وهذا التراجع لا يقتصر على مجال واحد محدد فقط وانما ينسحب إلى كل المجالات السياسية والاقتصادية والامنية. تنظيماتها على اساس الانتماءات الطائفية والمذهبية لا على أساس الهوية العراقية ، والاحزاب تعيش ازمة ثقة شديدة التعقيد إذ أنها تتخذ موقفاً سلبياً تجاه الآخر ، فكل حزب يشعر بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة ويرفض ايجاد الحلول التي يعاني منها العراق وعلى حساب الاحزاب والقوى السياسية الموجودة في العملية السياسية والمشاركة في إدارة مؤسسات الدولة.

ثانياً, مشهد استمرارية الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق,ويركز على اسباب استمرار الوضع السياسي والاقتصادي والامني في العراق ، ومدى تأثير المستويات الثلاثة على العملية السياسية في العراق وتأثيرها على النزاعات والخلافات السياسية على مستقبل العراق والصعيد السياسي إن جوهر الرؤية الاستراتيجية الامريكية تقوم على فكرة أن تغير نظام الحكم في العراق يمثل مجرد الخطوة الاولى لإعادة ترتيب الاوضاع في الخليج العربي والشرق الاوسط ككل استنادا. أن العراق يمر بمرحلة الانتقال والتحول الديمقراطي يشير تشخيص المرحلة الحالية إلى أن العراق يمر بمرحلة انتقالية، ناتجة عن إرث تاريخي طويل من الأنظمة الشمولية وما خلفته من آثار سياسية واجتماعية مستمرة والنظم الحكم التسلطية ، وهي مرحلة انتقالية تعتاش على التناقضات وتزدحم بالمتغيرات وهذا يتطلب أيجاد موقف فيه التعامل الايجابي لتجاوز تشوهات العملية السياسية في العراق ، والاحتكام إلى المنطق والدستور

[1] ستار شدهان شياع، الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003 وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، (غير منشورة).قسم العلاقات الاقتصادية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.2015.ص140- 155.

والحوار في حالة بروز معوقات امام العملية السياسية وقد برزت كثير من المشاكل والمعوقات خلال التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بالرغم من توسيع المشاركة السياسية. والانتخابات بصورة دورية وبما يتوافق مع دستور العراق لعام ٢٠٠٥ وقانون الانتخابات وفي ظل النظام الديمقراطي فأن السيادة تعود الى الشعب والأفراد باحترام القانون الذي يقره ممثلو الشعب وبذلك يدعم دولة المؤسسات، وهذا يتطلب تعزيز مبدأ الفدرالية وتحديد العلاقة ما بين الحكومة المركزية والاقاليم ، فالفدرالية شكل من أشكال السلطة اللامركزية ، وبقدر تعلق الامر بالفدرالية التي أوضحتها المادة الاولى للنظام السياسي العراقي في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ فأنها تخص كافة أجزاء العراق ، وتجربة اقليم كردستان الناجحة التي تحققت في ظل عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لذلك وفي ضوء الوضع الراهن الذي يشهده العراق من حدة النزاعات وتحديد العلاقة ما بين الحكومة المركزية والاقاليم زيادة النزاعات وتفاقم المشاكل والهجرة وزيادة اعداد النازحين بسبب وجود تنظيم داعش لمناطقهم فأن الحلول الآنية لا بد أن تكون مبنية على خروج العراق من الازمة الحالية ، والاحتكام إلى الحوار ومنطق السلام.

ان آلية تحقيق الاستقرار السياسي في العراق يمكن ان تتحقق من خلال تفعيل المصالحة الوطنية وضبط الوضع الداخلي والتحكم في المجال السياسي عبر انتقال السلطة بالطرق السلمية وايجاد الحلول الانية للمشاكل التي يعاني منها العراق وفي المجال الاقتصادي هو الاستمرار في الاصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق عبر الاصلاحات التدريجية وعلى شكل مراحل ، والتوزيع العادل للثروات بين مكونات الشعب العراقي.

الخاتمة

أن الاصلاح السياسي يحتاج إلى توافق القوى السياسية وارادة مجتمعية مدعومة بمؤسسات المجتمع المدني وسلوك جديد في عملية اتخاذ القرار وبنهج جديد عبر أليات النظام الديمقراطي وتبني اصلاح الاقتصاد من خلال بناء مؤسسات الديمقراطية التي يعتمد عليها

لانجاح الاصلاح و تشريع القوانين والأنظمة واللوائح القانونية التي تطور عملية الاصلاح الاقتصادي . فمسارات الاصلاح السياسي والاقتصادي تمر بمرحلة طويلة عبر سلسلة من التحولات واحلال المؤسسات الديمقراطية وتطوير الإدارة محل مؤسسات النظام الشمولي وهذا يتطلب وقت لكي يستطيع العراق أن يحقق نجاحا في الاصلاح السياسي والاقتصاد – إذ أن العراق لم يمر في تلك المرحلة . ولا يوجد برنامج أو وصفة ثابتة لتنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي وهذا يتطلب معرفة ما من خلال التحول التدريجي في مسار الاصلاح الاقتصادي في العراق. والتقاطعات السياسية والخلافات بين القوى السياسية وعدم الاهتمام من قبل الحكومة والاحزاب السياسية بمعاناة ومطالب الشعب مع تركيز أغلب الأحزاب السياسية على الصراع الطائفي كانت نتيجته ضعف الوحدة الوطنية وضعف كيان الدولة مع تكرار نفس هذه القوى في السلطة مما أفسد المسار الديمقراطي ، فالديمقراطية هي آلية لوصول الأشخاص الأكثر كفاءة إلى السلطة وهي عملية تغيير نحو الأفضل.

وتبرز اهمية تغير النظام السياسي في العراق من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي ليكون فيه الرئيس منتخب من قبل الشعب وهذا يؤدي الى قوة وتماسك النظام السياسي ومن ثم استقرار الحكومة. وتنفيذ الإدارة اللامركزية ونقل الصلاحيات من الوزارات في الحكومة الاتحادية الى الحكومات المحلية في المحافظات مع تقليص الوزارات في الحكومة المركزية. والتمثيل العادل للمحافظات في الحكومة الاتحادية والوزارات والمؤسسات التابعة الى الحكومة الاتحادية. وبناء المؤسسة العسكرية وفق الأسلوب الحديث من خلال اعتماد اسلوب التدريب الحديث واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير المؤسسة العسكرية.

قائمة المصادر:

أولًا: الكتب

1. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، *الفساد والإصلاح: دراسة سياسية*، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2003.

2. خالد زيادة، *الفساد والإصلاح في الخبرة التاريخية العربية*، في: إسماعيل الشطي وآخرون، *الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.

3. محمد عابد الجابري، *في نقد الحاجة إلى الإصلاح*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

4. مهند مبيضين، *الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح: التجربتان العثمانية والإيرانية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.

5. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، *الإصلاح والسياسة: نماذج فكرية وخبرات إسلامية*، في: مجموعة باحثين، *مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي*، دار النيل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2011.

6. السيد ياسين، *الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي*، دار ميريت، القاهرة، 2005.

7. عبد السلام بغدادي، *النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي*، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الأولى، 2011.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

1. ستار شدهان شياع، الإصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلاقات الاقتصادية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015.

ثالثًا: الدوريات والمجلات وأوراق المؤتمرات

1. محمد محمود السيد، «مفهوم الإصلاح السياسي»، الحوار المتمدن، العدد 3555، 2011/11/23.

2. شادية فتحي إبراهيم، «محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية»، في: مصطفى كامل السيد ، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

3. محمد سعد أبو عامود، «محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية»، في: مصطفى كامل السيد ، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006.

4. ريم محمد موسى، «الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر فلادلفيا السابع عشر (ثقافة التغيير)، كلية الآداب والفنون، جامعة فلادلفيا، 2013.